الهجرة تكشف عن تحديات تعوق عودة النازحين

اكدت وزيرة الهجرة والمهجرين العراقية، رئيسة اللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين إيفان فائق جابرو، ان قضية إعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش وإعادة تأهيلها تعدّ إحدى الملفات الرئيسة للحكومة لأنها السبيل الى عودة العائلات النازحة الى مناطقها الاصلية وإنهاء ملف النزوح .

وقالت جابرو خلال ترؤسها اجتماع اللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين انه (برغم عودة العديد من النازحين إلى ديارهم، الا أن معدل عودة من تبقى منهم قد تتباطىء نسبيا بسبب التحديات الاجتماعية الناتجة عن قلة الخدمات العامة كالكهرباء والماء والدور المهدمة ، إلى جانب المشاكل العشائرية)

مشيرة إلى ان (هذه المخاوف تشكل عقبة رئيسة وعائقاً أمام عودة النازحين) وأضافت الى أنها طلبت من رئيس الوزراء إحالة ملف الناجيات الايزيديات الى وزارة الهجرة باعتبارها الجهة المعنية بتقديم الدعم والمساعدة لهن.

****

"التدفق الهائل للمهاجرين سيدمر بلادنا".. ترامب ينتقد سياسات بايدن

انتقد الرئيس الجمهوري السابق، دونالد ترامب، سياسة الهجرة التي يتخذها الرئيس الأميركي الديمقراطي الحالي، جو بايدن، على خلفية تزايد أعداد المهاجرين الوافدين إلى الحدود الجنوبية مع المكسيك، محذرا من أن التدفق الكبير للمهاجرين "سيدمر" الولايات المتحدة.

ومنذ اليوم الأول من ولايته الرئاسية في العشرين من يناير، ألغى بايدن قرارات مثيرة للجدل كان ترامب قد اتخذها في ملف الهجرة، حيث قرر وقف أعمال بناء جدار حدودي واقترح تشريعات تمنح نحو 11 مليون شخص يقيمون بصورة غير شرعية في الولايات المتحدة فرصة لطلب الحصول على الجنسية.

وأعرب ترامب عن غضبه من أن بايدن "قوض التقدم" الذي أحرزته إدارته على الحدود فيما يتعلق بالأمن القومي وفحص طالبي اللجوء، وأضاف أنه والرئيس المكسيكي، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، أقاما "علاقة عظيمة" مع مصلحة مشتركة في السيطرة على الهجرة غير الشرعية وبناء جدار حدودي فعال.

وقد دافع وزير الأمن الداخلي الأميركي، أليخاندرو مايوركاس، عن سياسة بايدن في ملف الهجرة، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تحافظ على أمن حدودها وتواصل في الوقت نفسه الالتزام بقيمها ومبادئها، وأقر مايوركاس بأن الحدود الأميركية ستشهد تدفقا للمهاجرين قد يكون الأكبر منذ عقدين، لكنّه قال إن التدفق المتزايد "ليس بجديد" حيث شهدت البلاد وضعا مماثلا في 2019 و2014 وأعوام سابقة.

****

مجلس أوروبا يستنكر وضع المهاجرين في البحر المتوسط

قدّم مجلس أوروبا لحقوق الإنسان تقريرا، نشر الثلاثاء 9 مارس، شجب بشدة من خلاله "عدم وجود إرادة من الدول الأوروبية" لوضع سياسات لحماية المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط، مما تسبب في إزهاق "آلاف الأرواح البشرية."

ويعتبر التقرير أنه يمكن تجنب غرق السفن المحملة بالمهاجرين إلى حد كبير من خلال نهج "منسق وعادل" للدول الأعضاء السبع والعشرين.

وضع مأساوي

أشارت مفوضة حقوق الإنسان في مجلس أوروبا، دنيا مياتوفيتش في بداية التقرير: "على مدى سنوات قامت البلدان الأوروبية بإبقاء من هم في حاجة إلى حمايتنا خارج حدودنا، ما تسبب في نتائج وخيمة."

وأفادت أنه بحسب أرقام المنظمة الدولية للهجرة تم تسجيل أكثر من 2600 حالة وفاة بين يونيو 2019 ونهاية عام 2020. وهوعدد أقل بكثير من الواقع بحكم أن السفن تتحطم غالبا بعيدا عن الرادارات.

انتهاكات وتقييد عمل المنظمات الإنسانية

وعن أسباب هذا التدهور، قالت مياتوفيتش إن" الدول الأوروبية تسحب سفنها تدريجيا من البحر المتوسط، وتعيق عمليات الإنقاذ التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، أو تؤخر عمليات الإنزال، ففي نوفمبر 2020، تم إبقاء 1195 مهاجرا في سفينة قبالة صقلية بسبب الحجر الصحي."

تطوير طرق هجرة آمنة وقانونية

وفي الختام، تدعو مياتوفيتش الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وجميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إلى اتخاذ تدابير للحفاظ على حياة المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط. محذرة من أن "هذه مسألة حياة أو موت، كما أنها مسألة تعكس التزام الدول الأوروبية بحقوق الإنسان."

ويدعو التقرير الدول الأوروبية إلى "تطوير طرق هجرة آمنة وقانونية"، من خلال تعميم "التأشيرات الإنسانية" التي لا تزال "غير مستغلة"، أو من خلال تخفيف القواعد التي تسمح بلم شمل الأسرة. وعبر هذه الإصلاحات يمكن الحد من "الاتجار بالبشر."

استقرار وتغيرات في اتجاهات الهجرة

وبالنسبة للاتفاقيات المبرمة مع تونس وليبيا لإعادة المهاجرين غير الشرعيين والحد من تدفقهم على مياه الاتحاد الأوروبي، خاصة سواحل إيطاليا، فقد أكد رئيس معهد الاستشراف والأمن

بأوروبا أنها أثمرت والأهم حاليا هي الاتفاقية المبرمة بين تركيا والاتحاد الأوربي في ظل التدفقات الكبيرة للمهاجرين على اليونان وبلغاريا والتي يصعب تطبيقها لأسباب دبلوماسية.

ويستطرد "لا يزال الاتحاد الأوروبي يثق في أنقرة ومنحها دعما بقيمة 6 مليارات يورو لتوفير إمدادات لنحو أربعة ملايين لاجئ على ترابها."

وفي سياق آخر، أوضح أن حل هذه المعضلة ليس عن طريق هذه الاتفاقيات بين الدول، لأنه من الخطأ القول إن تونس أو ليبيا بإمكانها التحكم في الهجرة غير الشرعية، فالمتحكم الفعلي هي المنظمات الإجرامية التي تتاجر في البشر، فيما يقتصر دور الدول المصدرة للمهاجرين في المراقبة والردع، لهذا تم إنشاء الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل" فرونتكس"، وهدفها الأساسي تنسيق مراقبة الحدود.

****

بدون مهاجرين.. اقتصاد الاتحاد الأوروبي مهدد بالشلل

بحلول عام 2050 ستعاني أوروبا والمملكة المتحدة من نقص في اليد العاملة يقدر بـ95 مليون عامل وفقا لتقرير نشره مركز التنمية العالمي، وقد أوصى التقرير باللجوء إلى المهاجرين من إفريقيا للتقليل من التباطؤ في النمو الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان إفريقيا القادرين على العمل إلى 1.3 مليار عام 2050 بينما سينخفض عدد سكان أوروبا الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و64 عاما بأكثر من 100 مليون.

ويحذر التقرير من عواقب المواقف السياسية السلبية تجاه المهاجرين، إذ يشير إلى أن 4 بالمئة فقط من القوى العاملة في إفريقيا ستهاجر إلى البلدان ذات الدخل المرتفع للعمل بحلول عام 2050 ويوصي التقرير بفتح الجامعات لمزيد من الطلاب الأجانب، وتطوير شراكات تدريبية للمهاجرين المحتملين، أو حتى قبول عدد أكبر من اللاجئين والتوقف عن استخدام المهاجرين ككبش فداء خصوصا من جانب الأحزاب اليمينية.

اليوم الدولي للمهاجرين
18كانون الأول/ديسمبر

الهجرة والتنمية

يعتبر الحصول على عمل بأجر جيد في بلد غني أحد الدوافع القوية للهجرة الدولية. وقد زاد أهمية هذا العامل مع استمرار زيادة الفوارق في الدخل بين البلدان. وذلك ليس بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بالبلدان النامية الأكثر دينامية والبلدان النامية الأقل دينامية.

وعلاوة على ذلك، تحتاج العديد من الدول المتقدمة والدينامية إلى العمال المهاجرين لأداء الأعمال التي لا يرغب في أدائها العمال المحليون بالأجور السائدة. وتعدّ شيخوخة السكان أيضا من الأسباب وراء هذا الطلب المتزايد لأنها تؤدي إلى عجز في عدد العمال. ومع حصول الأجيال الجديدة على تعليم أفضل، أصبح جزء كبير منهم لا يفضل الوظائف منخفضة الأجور والتي تتطلب جهدا جسديا كبيرا.

وقد تؤدي الهجرة إلى انخفاض الأجور أو زيادة البطالة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة، الذين يكون الكثير منهم هم أنفسهم مهاجرين قدموا في موجات سابقة. غير أن معظم المهاجرين تكون مهاراتهم مكملة لمهارات العمال المحلين لا منافسة لها. وبأداء مهام قد لا تجد من يؤديها أو تؤدى بتكلفة أعلى، فيسمح المهاجرون بقيام المواطنين بتأدية أعمال أخرى أكثر إنتاجية وأحسن أجرا، فيزيد المهاجرون من القوة العاملة، ومن عدد المستهلكين، وبالتالي يحققون ازدهارا ونموا اقتصاديا.

وعند الحديث على أصل المشكلة، فالفقر المدقع لا يؤدي مباشرة إلى زيادة الهجرة. فأكثر الناس فقراء بشكل عام ولا يملكون الموارد اللازمة لتحمل تكاليف الهجرة الدولية وأخطارها. وغالبا ما يأتي المهاجرون من الأسر ذات الدخل المتوسط. ولكن، عندما يستقر المهاجرون في الخارج، فإنهم يساعدون الأصدقاء والأقارب على اللحاق بهم، مما يسمح لمن هم أفقر بالهجرة، وهجرة من يملكون المهارات المنخفضة توفر إمكانية تخفيض عمق الفقر وحدته في مجتمعات المنشأ الأصلية.

تقرير الاتجاهات العالمية للمفوضية: 1 في المائة من سكان العالم في عداد المهجرين

يشير التقرير إلى تضاؤل فرص اللاجئين من حيث الآمال المعقودة على رؤية نهاية سريعة لمحنتهم.

18 يونيو/ حزيران 2020

لاجئون ماليون يتجمعون عند نقطة توزيع مساعدات في مخيم غودوبو ، بوركينا فاسو

تناشد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اليوم كافة الدول حول العالم ببذل المزيد من الجهد لتوفير المأوى لملايين اللاجئين وغيرهم ممن هجّرتهم النزاعات أو الاضطهاد أو الأحداث التي تُخل بالنظام العام على نحو خطير. فقد أظهر تقرير صادر اليوم أن النزوح القسري امتد تأثيره الآن ليصل إلى أكثر من واحد بالمائة من سكان العالم - وبالتحديد 1 من بين 97 شخصاً - مع عدم قدرة المزيد والمزيد من أولئك الفارين على العودة إلى ديارهم.

ويظهر تقرير ***الاتجاهات العالمية*** السنوي والذي تصدره المفوضية، أن 79.5 مليون شخص قد نزحوا عن ديارهم مع نهاية عام 2019، وهو رقم لم تشهد المفوضية أعلى منه من قبل، كما يشير التقرير إلى تضاؤل فرص اللاجئين لرؤية نهاية سريعة لمحنتهم. ففي تسعينات القرن الماضي، تمكن ما معدله 1.5 مليون لاجئ من العودة إلى ديارهم كل عام. وعلى مدى العقد الماضي، انخفض هذا العدد إلى حوالي 385,000 شخص، مما يعني أن ارتفاع أعداد المهجرين يفوق إلى حد كبير إيجاد الحلول.

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي: "إننا نشهد واقعاً متغيراً وهو أن النزوح القسري ليس أكثر انتشاراً في الوقت الحاضر فحسب، بل إنه ببساطة لم يعد ظاهرة مؤقتة وقصيرة الأجل". وأضاف: "لا يمكننا انتظار أن يعيش الأشخاص في حالة من الاضطراب لسنوات متتالية، دون فرصة للعودة إلى ديارهم، ولا أمل في بناء مستقبل لأنفسهم في مكان تواجدهم. نحن بحاجة إلى أسلوب جديد كلياً يكون أكثر ترحيباً بكافة الأشخاص الفارين، إلى جانب جهود أكثر لإيجاد حلول للنزاعات التي تستمر لسنوات والتي هي أساس هذه المعاناة الهائلة".

ويظهر تقرير الاتجاهات العالمية الصادر عن المفوضية أنه من بين 79.5 مليون شخص ممن نزحوا عن ديارهم نهاية العام الماضي، كان هناك 45.7 مليون شخص ممن فروا إلى مناطق أخرى داخل بلدانهم. أما الباقون فكانوا أشخاصاً مهجرين في أماكن أخرى، من بينهم 4.2 مليون شخص ممن ينتظرون نتائج طلبات اللجوء التي قدموها، في حين أن هناك 29.6 مليون لاجئ، إضافة إلى آخرين من المهجرين قسراً خارج بلدانهم.

ويعتبر الارتفاع السنوي للأعداد، من 70.8 مليون شخص نهاية عام 2018، نتيجة عاملين رئيسيين: الأول هو النزوح الجديد والمثير للقلق في عام 2019، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة الساحل، واليمن، وسوريا التي تسير في عامها العاشر من النزاع والتي تستأثر وحدها بما مجموعه 13.2 مليون لاجئ وطالب لجوء ونازح داخلياً، وهو ما يمثل سدس إجمالي الأعداد على المستوى العالمي.

والثاني هو التطور الذي طرأ على وضع الفنزويليين خارج بلادهم، حيث أن كثيراً منهم غير مسجلين قانونياً كلاجئين أو طالبي لجوء، ولكنهم بحاجة إلى ترتيبات مراعية للحماية.

وضمن كل هذه الأرقام هناك أعداد كبيرة من الأزمات الفردية والشخصية. ويفوق عدد الأطفال (المُقدَّر عددهم بحوالي 30-34 مليوناً، من ضمنهم عشرات الآلاف غير المصحوبين بذويهم)، العدد الكلي لسكان كل من أستراليا والدنمارك ومنغوليا مجتمعين، وفي الوقت نفسه، فإن نسبة المهجرين الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فأكثر (4%) أقل بكثير من النسبة العالمية (12%) - وهي إحصائية تعكس مستوى الشعور باليأس والتضحية والبعد عن الأهل.

فيما يلي 8 نقاط يجب معرفتها اليوم حول النزوح القسري:

- اضطر **100 مليون شخص** على الأقل للفرار من ديارهم في العقد الماضي بحثاً عن مأوى سواء داخل أو خارج بلدانهم، أي أن عدد الأشخاص الفارين من منازلهم يفوق العدد الكلي لسكان مصر، وهو البلد الذي يحتل المركز الرابع عشر من حيث عدد سكان العالم.
- **تضاعف مستوى النزوح القسري تقريباً** منذ عام 2010 (41 مليون شخص مقابل 79.5 مليوناً الآن).
- يعيش **80% من عدد المهجرين** حول العالم في بلدان أو أقاليم متضررة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد - والكثير من هذه البلدان تواجه مخاطر تتعلق بالمناخ وغيرها من الكوارث.

- **أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين في العالم (77%)** عالقون في أوضاع نزوح طويلة الأمد - كالوضع في أفغانستان على سبيل المثال والذي يسير الآن في عقده الخامس.
- يعيش أكثر من **ثمانية من كل 10 لاجئين (85%) في البلدان النامية**، وعادة ما تكون بلداناً مجاورة للبلد الذي فروا منه.
- هناك **خمس دول تشكل ثلثي عدد المهجرين عبر الحدود**، وهي: سوريا وفنزويلا وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار.
- يشتمل تقرير "الاتجاهات العالمية" على **كافة جموع النازحين واللاجئين الرئيسيين**، بما في ذلك 5.6 مليون لاجئ فلسطيني ممن ينضوون تحت ولاية الأونروا، وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- يشمل التزام "التنمية المستدامة لعام 2030" والمتمثل في "عدم إغفال أحد" الآن وبشكل صريح اللاجئين، وذلك بفضل **مؤشر جديد عن اللاجئين** صادقت عليه اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في شهر مارس من هذا العام.

ملاحظة: صدر تقرير المفوضية "الاتجاهات العالمية" بالتوازي مع تقريرها العالمي السنوي، والذي يوفر معلومات عن الإجراءات التي تتخذها المفوضية لتلبية احتياجات كافة الأشخاص المضطرين للفرار، إضافة إلى السكان المحددين على أنهم من عديمي الجنسية حول العالم.